تدوين أصول الفقه عند الحنابلة

الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم

قسم أصول الفقه - كلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه بلسان عربي مبين، وأرسل رسوله هدى ورحمة للعالمين صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن أحكام الشريعة الإسلامية تُستمد من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويجتهد علماء الأمة في بيان الأحكام التي لم يرد فيها نص من كتاب أو سنة، فكان الكتاب والسنة والاجتهاد هي الطرق التي يسلكها الفقيه لمعرفة الأحكام.

وحين بدأ تدوين العلوم الإسلامية، كان أوَّل من دوَّن علم أصول الفقه الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ (٢٠٤ هـ) حيث ألف كتابه «الرسالة»، ثم تتابع العلماء في سائر المذاهب في التأليف في هذا العلم، وتنوعت مناهج التأليف فيه، وكنت قد نشرت بحثاً في هذه المجلة بعنوان: «أعلام الحنابلة في أصول الفقه» ترجمت فيه لعدد من أعلام الحنابلة، وذكرت مؤلفاتهم في علم أصول الفقه، فبلغت مايزيد على (١٥٠) مؤلفاً، بين كتاب ورسالة؛ لذا نشأت لديَّ رغبة في البحث في مُدوَّنات الحنابلة في أصول الفقه، ومناهجهم في ذلك، فكتبت هذا البحث، وجعلت عنوانه «تدوين أصول الفقه عند الحنابلة» وَمَهَّدت له بالحديث عن بداية تدوين أصول الفقه عندهم، وذكرت فيه أوائل مؤلفاتهم التي اطلعت عليها، وعرفت بها بإيجاز.

وحيث سبق ذكر مؤلفات الحنابلة أثناء الترجمة لكل علم في بحث «أعلام الحنابلة في أصول الفقه» رأيت الاقتصار هنا على ذكر أهمها والذي عليه مدار كتب الحنابلة في هذا العلم، فأذكر الكتاب مُبيناً وصفاً، يتضح به منهجه، ومصادره، وترتيب موضوعاته، وما أُلِّف حوله من كتب بالاختصار، أو الشرح، أو المتابعة.

والله ولي التوفيق والهادي إلى سواء السبيل.

بداية التدوين

إن الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ لم يجرد علم أصول الفقه في مؤلف مستقل، كما فعل الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة»، ولا شك في أن الإمام أحمد جالس الإمام الشافعي، واستفاد منه في علم أصول الفقه، واطلع على مؤلفاته في هذا الفن، إلا أنه كان يكره تدوين آراءه في الكتب، ويرى صرف العناية إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله وسلم؛ لذا كانت مؤلفاته المرويات كالمسند، والتفسير. ومما ألفه على هذا المنهج، وهو يعالج مسائل في أصول الفقه، وإن لم يقصد ذلك: كتاب الناسخ والمنسوخ، والمقدم والمؤخر في كتاب الله، وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك فإن فتاواه وأجوبته، كانت مشتملة على القواعد الأصولية، تصريحاً تارة، وإيماءً تارة أخرى.

فكان منهجه في استنباط الأحكام من أدلتها ظاهراً جلياً، تلقاه تلاميذه عنه، ودونوا تلك الأجوبة والفتاوى ورووها، وكتب علماء الحنابلة بعد ذلك في أصول الفقه على ضوئها.

هذا وقد سار تلاميذ الإمام أحمد على منهج إمامهم، فلم يؤلفوا في هذا العلم، واستمر ذلك في القرن الثالث الهجري، والنصف الأول من القرن الرابع، ومع ذلك فقد دونوا فتاوى الإمام أحمد ومسائله، مشتملة على نصوص وقواعد في أصول الفقه.

وفي النصف الثاني من القرن الرابع، بدأ علماء الحنابلة في تأليف أجزاء ومسائل في أصول الفقه، ذكر ذلك العلماء في كتب التراجم وغيرها.

وإن أوائل ماعلمتُ بوجوده من مؤلفات الحنابلة في هذا الفن أربعة كتب ألفت في أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس، هي كما يأتي:

١ ـ تهـذيب الأجـوبـة :

تأليف أبي عبدالله الحسن بن حامد الوراق المتوفّى سنة (٤٠٣ هـ)[1].

وهذا الكتاب ألفه ابن حامد في بيان مايذهب إليه الإمام أحمد من خلال أجوبته، على اختلاف الألفاظ والأحوال، مع بيان منهجه في الاستدلال، والكتاب ليس نصاً في بيان أصول الإمام أحمد، ولكن يمكن الاستعانة به لمعرفتها، من خلال النظر في أبوابه ومسائله، كقوله مثلاً :

« باب البيان عن مذهبه في جواباته بالكتاب والسنة، أو بقول الواحد من الصحابة ».

وطبع هذا الكتاب لأول مرة عام ١٤٠٨هـ ببيروت عالم الكتب، حققه وعلق عليه ـ السيد صبحي السامرائي.

٢ ـ رسالة في أصول الفقه :

تأليف أبي علي الحسن بن شهاب العكبري المتوفى سنة (٤٢٨هـ)[2].

وهذا كتاب مختصر في أصول الفقه، يذكر مؤلفه أصول الفقه، دون إسناد ذلك للإمام أحمد، أو ذكر روايات عنه في المسألة، إلا ماندر مما يرد عرضاً، وتَقدُّم هذا الكتاب في تاريخه، يدعونا للنظر فيه، من أجل الوقوف على ما استقر عليه أصول الفقه عند الحنابلة في زمن المؤلف، وقد بدأ كتابه بالكلام عن الأحكام، وذكر أنها سبعة أقسام : واجب، ومباح، ومحظور، ومندوب إليه، وسنة، وصحيح، وفاسد.

ثم جعل كتابه في ستة فصول تكلم فيها عن الأدلة فقال :

« دلالة الشرع ستة أصول، تشتمل على ستة فصول : كتاب الله تعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وإجماع أمته، والقياس، واستصحاب الحال، وقول الصحابي».

وطبع هذا الكتاب لأول مرة عام ١٤١٣هـ، نشر المكتبة المكية بمكة المكرمة، دراسة وتحقيق د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.

٣ ـ العدة في أصول الفقه :

تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين، المتوفّى سنة (٤٥٨هـ)[٣].

٤ ـ مقدمة رزق الله التميمي في عقيدة الإمام أحمد وأصول مذهبه :

إملاء رزق الله بن عبد الوهاب التميمي المتوفّى سنة (٤٨٨هـ)، تلميذ القاضي أبي يعلى[٤].

ذكر في هذه المقدمة مايقول به الإمام أحمد في أمور العقيدة، ثم مايقول به في أصول الفقه، وهو أول من جرد الكلام عن أصول الإمام أحمد، فيما اطلعت عليه من الكتب حتى الآن، وتكلم في مسائل في أصول الفقه، ومن ذلك قوله عن الإمام أحمد: «وكان يذهب ـ رحمه الله ـ إلى أن أدلة اللّه سبحانه في الأحكام الشرعية والحوادث التي لا تدخل تحت العلوم الضرورية، مأخوذة من أصول خمسة» وإليك بيانها باختصار:

أولها : كتاب الله.

والثاني: سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والثالث: إجماع أهل العصر من العلماء، أهل العقد والحل.

والرابع: قول الواحد من الصحابة إذا انتشر، ولم يعرف له منكر أنكره.

والخامس: القياس.

ثم ذكر رأيه في الاستحسان، والاستصحاب، وشرع من قبلنا، وقد طبعت هذه المقدمة ملحقة بكتاب طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى[٥] في مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة عام ١٣٧١هـ.

أهم المدونات

إن الناظر في كتب التراجم والأعلام يجد أن الحنابلة ألّفوا في أصول الفقه كتباً عديدة، والمتأمل في الموجود منها من مخطوط ومطبوع، من المطولات والمختصرات والشروح يجد أن مدارها على سبعة كتب: ثلاثة، من المطولات وهي: كتاب العدة للقاضي، والتمهيد لأبي الخطاب، والواضح لابن عقيل، وتعد هذه الكتب الثلاثة قاعدة التأليف في أصول الفقه عند الحنابلة.

ومن المتوسط: الروضة لابن قدامة، والمُسَوَّدة لآل تيمية.

ومن المختصرات: أصول ابن مفلح، والتحرير للمرداوي.

وسوف أكتفي هنا بالكلام عن هذه الكتب السبعة، وأبين ماأُلِّف حولها، بالاختصار، أو الشرح، أو المتابعة.

أولا: العدة في أصول الفقه

المؤلف: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي البغدادي (٣٨٠-٤٥٨هـ) تلميذ الحسن بن حامد.

ألّف كتابه سنة ٤٢٨هـ، جاء في آخر النسخة الخطية لكتاب العدة: «قال مؤلفه القاضي الإمام أبو يعلى - رحمه الله - : كان فراغنا منه في ليلة الأحد لسبع بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وعشرين وأربعمائة».

وكتاب العدة من أوائل كتب الحنابلة في أصول الفقه، ويعد من الكتب المُطَوَّلة في أصول الفقه الحنبلي، طبعه محققه الدكتور أحمد بن علي بن أحمد سير المباركي في خمس مجلدات عام ١٤١٠هـ، وكان قد طبع القسم الأول منه في ثلاث مجلدات عام ١٤٠٠هـ.

وإن أهم ملامح منهجه مايـأتي :

١ـ العناية بذكر الروايات عن الإمام أحمد في المسائل الأصولية .

٢ـ نقل آراء علماء الحنابلة ممن سبقه في هذا المجال .

٣ـ الاهتمام بذكر المذاهب الأخرى في المسألة، فهو كتاب مقارن في أصول الفقه، وقد تأثر بهذا الاتجاه من جاء بعده من الحنابلة : لذا فإن أكثر كتب أصول الفقه الحنبلي عنيت بالمقارنة بين الآراء الأصولية .

٤ـ لا يعرض الآراء مجردة بل يقرنها بالدليل والتعليل لكل قول، ثم يرد على أدلة الآراء المخالفة لما يختاره .

٥ـ يعرض المسائل على النحو الآتي : صورة المسألة، الرأي المختار، الآراء الأخرى، أدلة الرأي المختار، أدلة الآراء الأخرى، والرد عليها .

أهم مصادر الكتاب

ذكر محقق الكتاب مصادر المؤلف في تأليف هذا الكتاب، وذكر أنه تمكن من الاطلاع على مصدرين، كان لهما أكبر الأثر في منهج المؤلف ومادته .

١ـ «الفصول» أو «أصول الجصّاص»، لأحمد بن علي الرازي أبوبكر الجصاص الحنفي المتوفى سنة (٣٧٠هـ) .

٢ـ المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري المعتزلي المتوفّى سنة (٤٣٦هـ) .

وذكر من مصادر الكتاب مؤلفات لعلماء الحنابلة في الفقه وأصوله .

ومن هنا ندرك أن القاضي جمع في كتابه العدة بين كتاب الفصول وهو حنفي، وكتاب المعتمد وهو شافعي .

ترتيب موضوعات الكتاب :

جعل القاضي كتابه في مقدمة واثني عشر باباً، يشتمل كل باب على فصول أو مسائل، وأحياناً يجعل المسألة مشتملة على فصول.

أما المقدمة فذكر فيها تعريف الفقه، وأصول الفقه، وأيهما أولى أن يعلم قبل: الأصول أم الفروع ؟.

ثم قسم أدلة الشرع إلي ثلاثة أقسام: أصل، ومفهوم أصل، واستصحاب حال، ثم بين ما يندرج تحت كل قسم.

وأما الباب الأول، فعقده في ذكر الحدود، وجعله مشتملاً على ثلاثين فصلاً.

بدأها بالحد، ثم العلم، فالعقل، فالبيان، فالدليل، إلى آخر الحدود وختم هذه الفصول ببيان أبواب أصول الفقه، وكيفية ترتيب تلك الأبواب والأسباب الداعية لذلك، والباب الثاني : الأوامر، والثالث: النواهي، والرابع: العموم، ثم الاستثناء، ثم المحكم والمتشابه، والخامس: النسخ، والسادس: الأخبار، والسابع: الإجماع، والثامن: التقليد، والتاسع: القياس، والعاشر: العلة، والحادي عشر: أقسام السؤال والجواب والمعارضات، والثاني عشر الاجتهاد.

وندرك من هذا العرض أن القاضي صدَّر كتابه هذا بذكر بيان الحدود التي يحتاج إليها في هذا العلم، وبيان ترتيب أصول الفقه، مع التعليل لذلك.

ثانيا : التمهيد في أصول الفقه

المؤلف: أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني (٤٣٢-٥١٠هـ) تلميذ القاضي أبي يعلى[٦].

وكتاب التمهيد من الكتب المُطوَّلة في أصول الفقه الحنبلي، طبعه مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عام ١٤٠٦هـ، في أربع مجلدات بتحقيق

الدكتور/ مفيد أبو عمشة، والدكتور/ محمد علي إبراهيم.

ألّفه أبو الخطاب سنة (٤٧٩هـ) ذكر ذلك في أواخر نسختين من النسخ الخطيةّ، كما ورد في وصف النسخ الخطية للكتاب.

وقد سار أبو الخطاب في كتابه التمهيد على منهج شيخه القاضي أبي يعلى في كتاب العدّة، ولم يخالفه إلا في اليسير، وقد اهتم باختيارات شيخه، وبيان رأيه فيها بالموافقة أو المخالفة.

أما أهم مصادر كتابه فهي:

١ـ كتاب العدة للقاضي أبي يعلى.

٢ـ كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري، وقد أكثر النقل عنه، فينقل عنه أحياناً فقرات طويلة.

٣ـ كتاب الفصول للجصاص الرازي.

هذا وقد فصل المحققان بيان مصادر الكتاب في مقدمة التحقيق.

أما ترتيب موضوعات الكتاب:

فقد جعل المؤلف كتابه في أبواب ومسائل وفصول، على النحو الآتي:

باب الحدود، باب الحروف، باب حروف الصفات التي يقوم بعضها مقام بعض، باب ترتيب أصول الفقه، مسائل الأمر، مسائل النهي، مسائل العموم، باب الخصوص، مسائل الاستثناء، باب تخصيص العموم بالأدلة المنفصلة، مسائل المطلق والمقيد، مسائل دليل الخطاب وفحواه، باب الكلام في المجمل والمبين، باب الحقيقة والمجاز، باب المحكم والمتشابه، باب البيان، باب الكلام في الأفعال، باب النسخ، شرع مَن قبلنا، باب الكلام في الأخبار، باب فيما يرد به الخبر، باب الكلام في الإجماع، باب الكلام في القياس، باب في شروط القياس، باب الكلام في حكم الأصل، باب الاعتراضات على القياس، باب ترجيح المعاني، مسائل الاستصحاب، باب الاجتهاد، باب التقليد.

ومن هذا العرض ندرك أن المؤلف اقتفى أثر شيخه؛ حيث جمع في مصادره بين كتاب حنفي، وكتاب شافعي، وصدر كتابه ببيان الحدود التي تجري في هذا العلم، وعقد باباً لبيان ترتيب أبواب أصول الفقه.

ثالثا: الواضح في أصول الفقه

المؤلف: أبو الوفاء على بن عقيل بن محمد البغدادي (٤٣١-٥١٣هـ) تلميذ القاضي أبي يعلى[٧].

وكتاب الواضح يعد موسوعة في علم أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، جعله مؤلفه في ثلاث مجلدات.

وقد قام الدكتور/ موسى بن محمد القرني بتحقيق القسم الأول منه، مع دراسة عن المؤلف والكتاب، قدمه رسالة علمية نال به درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة أم القرى عام ١٤٠٤هـ، ويقوم عدد من الباحثين بالدراسات العليا بجامعة أم القرى بتحقيق بقية الكتاب.

هذا وإن ابن عقيل قد أشار إلى منهجه في مقدمة كتابه حيث قال: «فإن كثيراً من أصحابنا المتفقهة سألوني تأليف كتاب جامع لأصول الفقه، يوازي في الإيضاح والبسط وتسهيل العبارة ـ التي غمضت في كتب المتقدمين، ودقت عن أفهام المبتدئين ـ كتابي «الكبيرين الجامعين للمذهب والخلاف، وأستوفي فيه الحدود والعقود، ثم أشير إلى الأقرب منها إلى الصحة، وأميز المسائل النظريات بدلائل مستوفاة، وأسئلة مستقصاة؛ ليخرج بهذا الإيضاح عن طريقة أهل الكلام، وذوي الإعجام، إلى الطريقة الفقهية، والأساليب الفروعية، فأجبتهم إلى ماسألوا، معتمداً على الله سبحانه في انتفاعي على النمط الذي طلبوا وأملوا، مع بذل وسعي في ذلك، واستقصائي فيه».

يقول فيه المجد ابن تيمية: «لله در الواضح لابن عقيل من كتاب، ما أغزر فوائده، وأكثر فرائده، وأزكى مسائله، وأزيد فضائله، من نقل مذهب، وتحرير حقيقة مسألة، وتحقيق ذلك»[٨].

وقال ابن بدران عند ذكر الكتب المُطَوّلة في أصول الفقه: «الواضح لابن عقيل، هو كتاب كبير في ثلاثة مجلدات، أبان فيه عن علم كالبحر الزاخر، وفضل يقحم من في فضله يكابر، وهو أعظم كتاب في هذا الفن، حذا فيه حذو المجتهدين»(٩).

ويمكن الناظر في كتاب الواضح أن يلخص أهم معالم منهجه فيما يأتي:

١ـ سهولة العبارة مع بسطها وإيضاحها، وطول النفس في عرضها.

٢ـ الاستيفاء والاستقصاء في التعريفات، والمسائل، والأقوال، والأدلة، والمناقشات وقد بحث مسائل يعز طلبها في كتب الأصول، وعني ببيان طرق دلالة الأدلة.

٣ـ ذكر أقوال العلماء في المسألة، مع الاستدلال والمناقشات والترجيح.

٤ـ سار على طريق أهل الاجتهاد في اختيار ما يؤيده الدليل، من غير تعصب لقول أو مذهب.

٥ـ الاعتناء بذكر الفروع والأمثلة لكل مسألة.

وأما مصادر كتابه فمنها:

١ـ العدّة للقاضي أبي يعلى شيخ المؤلف.

٢ـ استفاد من كتب شيخه أبي اسحاق الشيرازي، المتوفّى سنة (٤٧٦هـ) ومنها: شرح اللمع، والملخص في الجدل.

٣ـ استفاد من كتب إمام الحرمين الجويني، ومنها: الكافية في الجدل، والبرهان في أصول الفقه.

أما ترتيب موضوعات الكتاب:

فقد جعله مؤلفه في فصول، وبين مناسبة كل فصل في التقديم والتأخير. بدأ بذكر مقدمة بيّن فيها سبب التأليف، والمنهج الذي سيتبعه فيه، ثم

قال: (فصل في بيان معنى قولنا: أصول الفقه) بين فيه الفقه والأصول، ثم تكلم عن العلم، ثم الحد، والدليل، وبيان الأدلة الشرعية، وهي الكتاب والسنة والإجماع وقول الصحابي واستصحاب الحال، مع بيان طرق دلالة الأدلة.

وتكلم في فصول عن حدود واصطلاحات، يحتاج إليها في علم أصول الفقه، ومنها حروف المعاني، ثم تكلم عن النسخ في خمسين فصلاً.

ثم عرَّف المطلق والمقيد، والفحوى ولحن الخطاب وحكم تعلم أصول الفقه، ثم عقد فصلاً في تراتيب أصول الفقه فقال: اعلم أن أصول الفقه مرتبة:

فأولها: الخطاب الوارد في كتاب الله وسنة رسوله.

وثانيها: الكلام في حكم أفعال الرسول عليه الصلاة والسلام.

وثالثها: القول في الأخبار وطرقها وأقسامها.

ورابعها: القول في بيان الأخبار المرويَّة عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

وخامسها: الإجماع، وكيفيته، وحكمه.

وسادسها: القياس ومعناه.

وسابعها: صفة المفتي والمستفتي والقول في التقليد.

وثامنها: القول في الحظر والإباحة.

وندرك من هذا العرض أن المؤلف صرح في مقدمة كتابه بأنه سيسلك طريقة الفقهاء في تأليف هذا الكتاب، ثم إنه بين الحدود والاصطلاحات التي يحتاج إليها في هذا العلم، وعقد فصلاً في ترتيب أبواب أصول الفقه.

رابعاً: روضة الناظر وجنة المناظر

المؤلف: موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (٥٤١- ٦٢٠هـ)[١٠].

وكتاب «الروضة» كتاب متوسط الحجم عظيم النفع، غزير الفائدة، يذكر فيه مؤلفه آراء العلماء وأدلتهم في المسائل الأصولية، مع مناقشة تلك

الأدلة، وبيان القول المختار، وحقق فيه الروايات عن الإمام أحمد في المسائل الأصولية، وحرر المذهب، وأبان آراء الحنابلة في تلك المسائل ونقل عنهم، وكثيراً ما ينقل عن القاضي أبي يعلى، وأبي الخطاب، وابن عقيل، وغيرهم من علماء الحنابلة.

وقد أوضح ابن قدامة في مقدمة كتابه منهجه الذي سار عليه فقال: «هذا كتاب نذكر فيه أصول الفقه، والاختلاف فيه، ودليل كل قول على المختار، ونبين من ذلك ما نرتضيه، ونجيب من خالفنا فيه».

وابن قدامة يقدم القول المختار غالباً، ثم يذكر الرأي المخالف، ويستدل له، ثم يذكر أدلة القول المختار، ويجيب على أدلة المخالفين.

أما ترتيبه:

فقد جعله في مقدمة وأبواب تشتمل على فصول، بدأ بذكر تعريف الفقه في اللغة والاصطلاح، وتعريف أصول الفقه باعتباره لَقَباً، ثم ذكر مقدمة في علم المنطق، تكلم فيها عن الحد والبرهان، ثم أتبعها بذكر ثمانية أبواب.

الأول: في حقيقة الحكم وأقسامه.

الثاني: في تفصيل الأصول وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والاستصحاب.

الثالث: في بيان الأصول المختلف فيها، وهي: شرع من قبلنا، وقول الصحابي، والاستحسان، والاستصلاح.

الرابع: في تقاسيم الكلام والأسماء، وهو الكلام في اللغات.

الخامس: في الأمر والنهي، والعموم والاستثناء، والشرط، ومايقتبس من الألفاظ إشارتها وإيمائها.

السادس: في القياس الذي هو فرع للأصول.

السابع: في حكم المجتهد الذي يستثمر الحكم من هذه الأدلة، والمقلد تبع له.

الثامن: في ترجيحات الأدلة المتعارضة.

أما مصادر الكتاب :

فنذكرها مرتبة حسب اهميتها بالنسبة للروضة، فمنها :

١ـ المستصفى للغزالي، فقد تابعه ابن قدامة في ترتيب مباحثه إلا اليسير النادر، وفي إثبات المقدمة المنطقية، وفي نقل فقرات كاملة من عبارات الغزالي[١١].

٢ـ العدَّة لأبي يعلى.

٣ـ التمهيد لأبي الخطاب.

وقد استفاد من الكتابين الأخيرين في نقل الروايات عن الإمام أحمد، ونقل آراء علماء الحنابلة، وفي جوانب من الاستدلال والمناقشة، مع نقل آراء مؤلفيهما.

وكتاب الروضة طبع مع شرحه «نزهة الخاطر» لابن بدران سنة ١٣٤٢هـ في المطبعة السلفية بمصر، ثم أعادت طبعه تلك المطبعة مجرداً عن الشرح عام ١٣٨٥هـ في مجلد لطيف يقع في (٢١٦) صفحة، وطبع بعد ذلك عدة طبعات.

وقد اطلعت على تسع نسخ خطية للكتاب؛ اثنتان منها بعنوان «الميزان في أصول الفقه» وأكثر النسخ حذفت منها المقدمة المنطقية، لقصة مشهورة، ذكرها الطوفي في مقدمة «شرح مختصر الروضة» وقد حظي كتاب «الروضة» بما لم يحظ به كتاب آخر من كتب الحنابلة في أصول الفقه، بالشرح، والاختصار، وشرح المختصر، والتدريس، والنقل، ومن ذلك :ـ

أولا : الشروح :

١ـ «حجة المعقول والمنقول في شرح الروضة في علم الأصول».

لأبي علي بدر الدين حسن بن محمد بن صالح المتوفّى سنة ٧٧٢هـ.

قال ابن عبدالهادي: «هو من أجل تآليفه»[١٢].

٢ـ « نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر » للشيخ عبدالقادر بن أحمد ابن مصطفى بن بدران الدمشقي المتوفّى سنة (١٣٤٦ هـ) شرحها بطريق التعليق على بعض عبارات الروضة، واستمد غالب مادة الشرح من كتاب «شرح مختصر الروضة للطوفي» وطبع شرح ابن بدران سنة ١٣٤٢هـ في المطبعة السلفية بمصر.

٣ـ كتب الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي المتوفّى سنة (١٣٩٣هـ) مذكرة في أصول الفقه ـ على روضة الناظر ـ وطبعتها الجامعة الإسلامية عام ١٣٩١هـ.

وقد حذف المقدمة المنطقية، وحافظ على ترتيب ابن قدامة للروضة، يذكر رأس عبارة الموفق، ثم يبدأ بعرض الموضوع عرضاً مستقلاً بعبارته الخاصة، يأتي فيه بما حوته الروضة من المعاني، ولو مختصراً، مازجاً له بمراقي السعود في أصول المالكية، مع إضافة فوائد وزوائد.

٤ـ «إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر» للدكتور عبدالكريم بن علي النملة، وهو شرح جامع، شامل، غزير الفائدة، مشتمل علي الدرر النافعة، يقع في ثمان مجلدات طبع عام ١٤١٧هـ نشر دار العاصمة بالرياض.

ثانيا: المختصرات:

١ـ «تلخيص الروضة» لأبي عبدالله، شمس الدين، محمد بن أبي الفتح البعلي المتوفّى سنة (٧٠٩هـ).

لخص فيه روضة الناظر، والتزم منهج ابن قدامة، فأثبت المقدمة المنطقية، ولم يغير في الترتيب، يوجد له نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن المتحف البريطاني، تحت رقم «٦٦» أصول فقه، عدد أوراقها (١١٩) ورقة، قال ناسخها: إنه نسخها سنة (٧٠٥هـ)، وذلك يدل أن تأليفها سابق لهذا التاريخ.

وقد ذكر المرداوي هذا المختصر من مصادر كتابه «التحرير» وسماه: «مختصر الروضة - لابن أبي الفتح».

٢- «مختصر روضة الناظر» لأبي الربيع نجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي المتوفى سنة (٧١٦هـ).

قال الطوفي: «ابتدأت في تأليفه عاشر صفر سنة أربع وسبعمائة، وفرغت منه في العشرين منه». نقله عنه الكناني في آخر شرحه على المختصر.

أما منهج المؤلف في مختصره فقد أجمله في كلمات قيدها في مقدمته، فقال: «وأسألك التسديد في تأليف كتاب في الأصول، حجمه يقصر وعلمه يطول، يتضمن ما في الروضة القدامية، الصادرة عن الصناعة المقدسية، غير خال من فوائد زوائد، وشوارد فرائد، في المتن والدليل، والخلاف والتعليل، مع تقريب الإفهام على الأفهام، وإزالة اللبس عنه مع الإبهام، حاوياً لأكثر من علمه، في دون شطر حجمه، مقراً له غالباً على ماهو عليه من الترتيب، وإن كان ليس إلى قلبي بحبيب ولا قريب».

ترتيب المؤلف مباحث المختصر:

بدأ الطوفي مختصره بخطبة ذكر فيها منهجه في اختصار الروضة، ثم ذكر مقدمة للكتاب جعلها في أربعة فصول، الأول: في تعريف أصول الفقه، الثاني: في التكليف، الثالث: في أحكام التكليف، الرابع: في اللغات.

ثم تكلم عن الأصول المتفق عليها، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع والاستصحاب، ثم تكلم عن الأصول المختلف فيها، وهي: شرع من قبلنا، وقول الصحابي، والاستحسان، والاستصلاح، ثم تكلم عن القياس، ثم الاجتهاد والتقليد، ثم ترتيب الأدلة والتراجيح.

وجعل المباحث المشتركة بعد مباحث الكتاب والسنة، وهي النسخ والأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، والاستثناء، والمطلق والمقيّد، والمجمل والمبين، ثم ذكر خاتمة في فحوى اللفظ ومراتبه وأضربه، ودرجات دليل الخطاب.

أهم مصادر الطوفي في مختصره :

١ـ روضة الناظر لابن قدامة، سار على ترتيبها في الجملة، مع المتابعة في غالب مادته، وأكثر عباراته.

٢ـ مختصر ابن الحاجب، نهج طريقته في الاختصار، وتابعه في بعض الحدود والمسائل والاختيارات، مع استعمال بعض كلماته.

ويصف الكناني هذا المختصر فيقول: «فإن مختصر روضة الناظر في أصول الفقه للشيخ نجم الدين الطوفي ـ رحمه الله ـ من أوجز المختصرات ألفاظاً، وأعذبها وأسرعها علوقاً بالأفهام وأقربها، بيد أن المبتدئ قد يحتاج في بعض مسائلها إلى زيادة إيضاح، إذا لم يفصح عن معانيها كل الإفصاح»[١٣].

ويقول ابن حجر عند ذكر مؤلفات الطوفي: «اختصر روضة الموفق في الأصول، على طريقة ابن الحاجب، حتى أنه استعمل أكثر ألفاظ المختصر»[١٤].

ويقول ابن بدران: «مختصر الروضة القدامية، للعلامة سليمان الطوفي، مشتمل على الدلائل، مع التحقيق والتدقيق والترتيب، ينخرط مع مختصر ابن الحاجب في سلك واحد»[١٥].

وطبع هذا المختصر باسم: «البلبل في أصول الفقه»، في مؤسسة النور بالرياض عام (١٣٨٣هـ)، وأشرف على طباعته الشيخ/ علي الحمد الصالحي.

٣ـ «إمتاع العقول بروضة الأصول» للشيخ عبدالقادر بن شيبة الحمد، اختصر فيه روضة الناظر سنة ١٣٨١هـ، وطبع عدة طبعات، حذف المقدمة المنطقية، وسار على ترتيب الروضة في الجملة.

ثالثا: شروح مختصر الروضة للطوفي:

١ـ شرح مختصر الروضة، للشيخ نجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي المتوفى سنة (٧١٦هـ)، شرحه في ثلاث مجلدات سنة (٧٠٨هـ) قمت بتحقيق القسم الأول منه، مع دراسة عن المؤلف والكتاب، وحصلت به على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى سنة ١٤٠٤هـ، وطبع في ثلاث مجلدات عام ١٤٠٩هـ.

وحقق الكتاب الدكتور/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وطبع في ثلاث مجلدات كبيرة الحجم عام ١٤١٠هـ.

قال ابن بدران يصف هذا الشرح: «مختصر الروضة القدامية» للعلامة سليمان الطوفي . . . شرحه مؤلفه في مجلدين حقق فيهما فن الأصول، وأبان فيه عن باع واسع في هذا الفن، واطلاع وافر، وبالجملة فهو أحسن ما صنف في هذا الفن، وأجمعه وأنفعه، مع سهولة العبارة، وسبكها في قالب يدخل القلوب بلا استئذان»[١٦].

وأما أهم ملامح منهج المؤلف في هذا الشرح فتتبين فيما يلي:

١ـ الاستيفاء لأقوال العلماء وأدلتهم مع المناقشة والترجيح.

٢ـ الاعتناء بذكر الحدود والتعريفات، مع شرحها ومناقشتها، واختيار الصالح منها.

٣ـ العناية بتوثيق المعلومات من مصادرها، والتدقيق في عزو الآراء إلى أصحابها.

٤ـ عرض المسائل الأصولية بأسلوب قريب التناول، واضح المعالم

سهل الاستيعاب، في عبارات علمية رصينة، خالية من التعقيدات اللفظية، سالمة من الإشارات الخفية.

٥ـ ذكر الفروع الفقهية، وربطها بالقواعد الأصولية، مع التوجيه والتعليل.

وأما أهم مصادره، فهي: العدة للقاضي أبي يعلى، والروضة لابن قدامة، والمستصفى للغزالي، والمنتهى للآمدي، والمحصول للرازي، وشرح تنقيح الفصول للقرافي.

٢ـ سواد الناظر وشقاق الروض الناضر

وهو شرح لمختصر الروضة للطوفي، شرحه العلامة علاء الدين علي بن محمد الكناني العسقلاني، المتوفى سنة (٧٧٧هـ)، فرغ من تأليفه سنة (٧٦٦هـ).

حقق القسم الأول منه الدكتور/ حمزة الفعر، عام ١٣٩٩هـ، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى.

أهم مصادر شرح الكناني:

١ـ شرح مختصر الروضة للطوفي.

فقد استمد غالب مادته منه، واختزل ألفاظه، وأغفل كثيراً من الفوائد والتنبيهات والمناقشات، إلا أنه أفاد بذكر بعض الفروع الفقهية، وشرح بعض المفردات اللغوية، وتعقب الطوفي في بعض آرائه وأقواله، وناقشه فيها، ومن يقارن بين الكتابين يدرك أن شرح الكناني يعد مختصراً لشرح الطوفي في حجمه ومادته.

٢ـ المُسوَّدة لآل تيمية.

٣ـ المقنع لابن حمدان.

٤ـ أصول ابن مفلح.

٣ـ شرح مختصر الروضة

لعلاء الدين المرداوي المتوفى سنة (٨٨٥هـ) فقد شرح قطعة منه ولم يكمله[١٧].

رابعا: كتب أُلِّفت على منهاج الروضة

من الكتب التي ألفت على طريقة الروضة، وسارت في ركابه، والتقطت كلماته: كتاب «قواعد الأصول ومعاقد الفصول».

تأليف: صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي (٦٥٨ـ٧٣٩هـ).

اختصر هذا الكتاب مؤلفه من كتاب له بعنوان: «تحقيق الأمل في عِلمَيْ الأصول والجدل».

وأبان عن منهجه بما رسمه في مقدمته فقال: « هذه قواعد الأصول ومعاقد الفصول»، من كتابي المسمى «تحقيق الأمل» مجردة من الدلائل، من غير إخلال بشيء من المسائل، تذكرة للطالب المستبين، وتبصرة للراغب المستعين».

يقع مخطوطاً في (٢٧) ورقة، وطبع طبعته الأولى في دمشق سنة ١٣٢٤هـ، بعناية عالم الشام الشيخ محمد جمال الدين القاسمي، مزيناً بتعليقاته النفيسة.

ثم طبع بالقاهرة سنة ١٣٧٠هـ في المطبعة السلفية، والطبعة الثالثة بعناية الشيخ أحمد شاكر، عن دار المعارف بمصر، وأعيد طبعه عن عالم الكتب سنة ١٤٠٦هـ، كما أعيد طبعه بتعليقات القاسمي وصدر عن مكتبة الإمام الشافعي بالرياض سنة ١٤١٠هـ.

ونشره مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عام ١٤٠٩هـ مطبوعاً بتحقيق الدكتور/ علي عباس حكمي.

أما ترتيب موضوعاته، فقد جعله مؤلفه في مقدمة وثلاثة أبواب.

المقدمة : في تعريف أصول الفقه، وتعريف الفقه.

والباب الأول: في الحكم.

عرف الحكم، ثم بين الأحكام التكليفية. ثم الوضعية.

الباب الثاني: في الأدلة.

تكلم عن الدلالة والدليل.

ثم ذكر أن أصول الأدلة أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع والاستصحاب (دليل العقل المبقي على النفي الأصلي).

وتكلم عن المباحث المشتركة بعد الكتاب والسنة، ثم تكلم عن الأصول المختلف فيها، فقال: الأصول الأربعة لا خلاف فيها، وقد اختلف في أصول أربعة أخر، وهي: شرع من قبلنا، قول الصحابي إذا لم يظهر له مخالف، الاستحسان، الاستصلاح.

ثم قال: ومما يتفرع عن الأصول المتقدمة - يعني الكتاب والسنة والإجماع - القياس، ثم الاستدلال.

ثم بين ترتيب الأدلة وترجيحها.

الباب الثالث: الاجتهاد والتقليد.

هذا ومن يقارن بين كتاب قواعد الأصول وكتاب الروضة يجد توافقاً بينهما في أمور:

أولاً: المسائل التي تم بحثها في كلا الكتابين، مع عناية صفي الدين ببيان بعض المصطلحات.

ثانياً: الترتيب: فكلاهما تكلم عن تعريف الفقه والأصول، ثم تكلم عن

الاحكام التكليفية ثم الوضعية.

ثم تكلم عن الأدلة المتفق عليها، وهي أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل المبقي على النفي الأصلي.

ثم الأدلة المختلف فيها، وهي أربعة: شرع من قبلنا، وقول الصحابي إذا لم يظهر له مخالف، والاستحسان، والاستصلاح.

ثم تكلم عن القياس، ثم الاجتهاد والتقليد.

إلا أن ابن قدامة أخر ترتيب باب الأدلة والترجيح، وقدمه صفي الدين على مباحث الاجتهاد والتقليد، وجعله تابعاً للأدلة.

وابن قدامة جعل كتابه في ثمانية أبواب، وصفي الدين جعله في ثلاثة.

ثالثاً: الألفاظ: إن كلمات صفي الدين في قواعد الأصول لو جرد منها ما يوافق ألفاظ ابن قدامة في الروضة، لم يبق منها إلا اليسير.

لذا فلو قيل بأن كتاب قواعد الأصول «مختصر لكتاب الروضة» لم يجانب ذلك القول الصواب.

وأخيراً فإن كتاب «روضة الناظر» هو الكتاب المعتمد للتدريس في الجامعات السعودية، وقد قرر على طلاب كلية الشريعة بالرياض منذ إنشائها، وعلى طلاب الجامعة الإسلامية بالمدينة منذ إنشائها، ويدرس في كلية الشريعة بجامعة أم القرى.

وقد قام الدكتور/ عبدالعزيز السعيد بالعناية بتصويب الكتاب، والتعليق عليه، مع دراسة عن المؤلف والكتاب، ونال بذلك درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وطبع في مجلدين في عام ١٣٩٧هـ.

وحققه الدكتور/ عبدالكريم بن علي النملة، وطبعه في ثلاث مجلدات عام ١٤١٣هـ نشر مكتبة الرشد بالرياض.

خامساً: المُسوَّدة في أصول الفقه

المؤلف: عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن عبدالله بن الخضر بن محمد بن علي بن تيمية الحراني، مجد الدين أبو البركات (٥٩٠ ـ ٦٥٢هـ)[١٨].

وزاد فيها تعليقاً ولده شهاب الدين، ثم حفيده تقي الدين.

وشهاب الدين هو: عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني (٦٢٧ ـ ٦٨٢هـ)[١٩].

وتقي الدين هو: أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية، أبو العباس شيخ الإسلام (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ)[٢٠].

والذي بَيَّضَ المُسوَّدة ورتبها هو: أحمدبن محمد بن عبدالغني الحراني (٧٠٢ ـ ٧٤٥ هـ) تلميذ شيخ الإسلام بن تيمية.

وقد صدر تعليق شيخ الإسلام بقوله: «شيخنا».

وتعليق شهاب الدين بقوله: «والد شيخنا».

وما سكت عنه فهو لمجد الدين.

والكتاب مطبوع في مجلد متوسط الحجم يقع في (٥٨٠) صفحة في مطبعة المدني بالقاهرة عام ١٩٦٤م، بتحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد، ثم أعادت مطبعة المدني نشره تصويراً عام ١٩٨٣م.

وقد قام/ أحمد إبراهيم عباس الذروي بدراسة وتحقيق الكتاب، وحاز بذلك العمل على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٤هـ.

وكتاب المُسوَّدة كتاب متوسط الحجم، عظيم النفع، مشتمل على التقسيمات النافعة، والتنبيهات المفيدة، والتعقيبات المحررة.

ومن أهم ملامح منهج التأليف في هذا الكتاب مايأتي:

١ـ يصدر المسألة بالرأي المختار، ثم يذكر الآراء الأخرى، وإذا كان في المسألة إجمال ذكر ما يرد عليها من تفصيل واستثناء وتحقيق.

٢ـ يذكر الروايات عن الإمام أحمد، ويكثر النقل عن القاضي، وأبي الخطاب، وابن عقيل، وغيرهم من الحنابلة.

٣ـ يعنى بذكر المذاهب والآراء في المسألة فهو كتاب مقارن.

٤ـ يشتمل على تحقيقات مفيدة، ويعنى بالتعليل غالباً، ويستدل أحياناً.

أهم مصادر الكتاب:

يُعد كتاب المُسَوَّدة من أكثر الكتب مصادراً، وهي شاملة لأنواع المعارف والعلوم، ومن أهمها في أصول الفقه:

١ـ العدة للقاضي أبي يعلى.

٢ـ التمهيد لأبي الخطاب.

٣ـ الواضح لابن عقيل.

٤ـ الروضة لابن قدامة.

٥ـ البرهان للجويني.

ترتيب موضوعات الكتاب:

لم يلق هذا الكتاب عناية في التبويب، بل كان له من اسمه نصيب، فاشتمل على فصول ومسائل، وقد يتناول جزءاً من مسألة، ثم يعود ليتناول جزءاً آخر منها في موضع آخر.

وفي الجملة فقد وردت تلك المسائل على النحو الآتي :

١ـ مسائل الأوامر .

٢ـ أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم .

٣ـ مسائل النواهي .

٤ـ مسائل العموم والخصوص والإطلاق والتقييد .

٥ـ مسائل الاستثناء .

٦ـ مسائل في المحكم والمتشابه ، والحقيقة والمجاز .

٧ـ مسائل في الإجمال والبيان .

٨ ـ بم يتعبد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قبل البعثة؟ ، ومسائل في أحكام التأسي به في أفعاله .

٩ـ مسألة «شرع من قبلنا» .

١٠ـ مسائل النسخ .

١١ـ كتاب الأخبار .

١٢ـ الإجماع .

١٣ـ مسائل المفهوم وأقسامه .

١٤ـ كتاب القياس .

١٥ـ المصالح المرسلة والاستحسان .

١٦ـ مسائل الاجتهاد والتقليد ، والتحسين والتقبيح ، وشكر المنعم ، والأعيان المنتفع بها قبل الشرع ، والإستصحاب ، وأقل ما قيل .

١٧ـ مسائل العلم وأقسامه ، وما يتعلق به من مسائل العقل .

١٨ـ مسائل اللغات ، وحدود بعض الألفاظ المشهورة .

سادسا: أصول الفقه لابن مفلح

تأليف: شمس الدين محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي (٧٠٨-٧٦٣هـ)[٢١].

والكتاب حقق في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حققه الدكتور/ فهد بن محمد السدحان، القسم الأول منه رسالة ماجستير، والقسم الثاني رسالة دكتوراه عام ١٤٠٤هـ.

أما منهج المؤلف:

فقد بينه في مقدمته حيث قال: « فهذا مختصر في أصول مذهب الإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل - رضي الله عنه - اجتهدت فيه، لاسيما في نقل المذاهب، وتحريرها، فإنه جل القصد بهذا المختصر، مع بيان صحة الأخبار وضعفها، لمسيس الحاجة إلى ذلك، على مالا يخفى، ولا أذكر - غالباً - مالا أصل له، نحو: «حكمي على الواحد حكمي على الجماعة»...

وعلامة موافقة مذاهب الأئمة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي - رضى الله عنهم - لمذهبنا «و» ومخالفتهم «خ»، وموافقة الحنفية «وهـ»، والمالكية «وم» والشافعية «وش»، والظاهرية «وظ»، والمعتزلة «وع»، والأشعرية «ور»، ومخالفة أحدهم حذف الواو.

والمراد بالقاضي: أبو يعلى من أئمة أصحابنا.

ورتبته على ترتيب ما غلب تداوله، والاعتناء به في هذا الزمان، والله أسأل أن ينفع به، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

أما مصادر كتابه:

فلاشك في أن ابن مفلح الحنبلي سيفيد من كتب الحنابلة السابقين له، كالعدة، والتمهيد، والواضح، والروضة، ومختصر الروضة للطوفي وشرحها والمسودة لآل تيمية، لكن أهم مصادره:

١ـ المنتهى للآمدي، فقد سار ابن مفلح على منهج الآمدي في ذكر المسائل الأصولية التي بحثها، وفي ترتيبها ويتضح ذلك بالمقارنة بين الكتابين، فهما متطابقان، أو قريباً من ذلك.

٢ـ المقنع لابن حمدان المتوفى (٦٩٥هـ).

ذكر الدكتور/ حمزة الفعر: إن ابن مفلح استفاد من المقنع لابن حمدان، وذلك لظهور التشابه بين كتاب ابن مفلح وبين شرح الكناني، في المواطن التي أخذها الكناني عن ابن حمدان[٢٢].

أما ترتيب موضوعاته:

فبدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها منهجه، واصطلاحاته، ثم ذكر بعض التعريفات: فَعرَّف الفقه، وأصول الفقه، والدليل، والعِلم، والذِّكر الحكمي، والعقل، والحد.

ثم عقد فصلا في اللغات، وتبعه بفصل في استمداد مادة أصول الفقه من تصور الأحكام الشرعية، وتكلم فيه عن المسائل الثلاث: التحسين والتقبيح، و شكر المنعم، وحكم الأعيان المنتفع بها قبل ورود الشرع.

ثم تكلم عن الحكم الشرعيّ، والأحكام التكليفيّة، والوضعيّة، والمحكوم فيه والمحكوم عليه.

ثم ذكر الأدلة الشرعيّة: الكتاب، والسنّة، والإجماع، وبعدها المباحث المشتركة، ثم القياس.

وتكلم عن الاستصحاب، وشرع من قبلنا، والاستقراء، ومذهب الصحابيّ، والاستحسان، والمصالح المرسلة، والاجتهاد، والتقليد، والترجيح.

ويقول صاحب المقصد الأرشد يصف كتاب ابن مفلح: «وله كتاب في أصول الفقه، وهو كتاب جليل، حذا فيه حذو ابن الحاجب في «مختصره» ولكن فيه من النقول والفوائد ما لايوجد في غيره، وليس للحنابلة أحسن منه»[٢٣].

ولاشك في أن ابن الحاجب تابع الآمدي في الترتيب، ولكن ترتيب ابن مفلح أقرب للآمدي منه لابن الحاجب.

هذا ويعد كتاب ابن مفلح أصل لما جاء بعده من كتب الحنابلة في أصول الفقه[٢٤]، وممن تابعه في الترتيب وسلك منهجه:

١ـ المختصر في أصول الفقه:

تأليف: على بن محمد بن عباس البعلي «ابن اللحام» (٧٥٠ـ٨٠٣هـ).

صدر الكتاب عن مركز البحث العلمي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٠ هـ بتحقيق د. محمد مظهر بقا.

قال مؤلفه في مقدمته مبيناً منهجه في تأليفه:

«فهذا مختصر في أصول الفقه، على مذهب الإمام الربّانيّ أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ ـ رضى الله عنه ـ.

اجتهدت في اختصاره وتحريره، وتبيين رموزه وتحبيره، محذوف التعليل والدلائل، مشيراً إلى الخلاف والوفاق، في غالب المسائل، مرتباً ترتيب أبناء زماننا، مجيباً سؤال من تكرر سؤاله من إخواننا».

ترتيب موضوعات الكتاب :

بدأ بتعريف أصول الفقه، والفقه، وحكم تعلم أصول الفقه، والدليل، والعلم، والذكر الحكميّ، والعقل.

ثم اللغات، ثم الأحكام فتكلم عن التحسين والتقبيح، وشكر المنعم، وحكم الأعيان المنتفع بها، ثم الحكم الشرعيّ التكليفيّ والوضعيّ، ثم المحكوم فيه، والمحكوم عليه.

ثم تكلم عن الأدلة الشرعيّة: الكتاب والسنة، والإجماع، وبعدها المباحث المشتركة.

ثم القياس، والاستصحاب، والاستحسان، والمصلحة، والاجتهاد، والتقليد، والترجيح.

٢ـ منهاج الوصول إلى علم الأصول:

تأليف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (٨١٦ ـ ٨٨٤هـ).

صاحب كتاب (مرقاة الوصول إلى علم الأصول).

ذكر د. فهد السدحان في مقدمة رسالته الماجستير ص ٢٦ , ٣٦، كتاب (منهاج الوصول...) وذكر أن مؤلفه: اختصره من أصول ابن مفلح، وسار على ترتيبه ومنهجه، يوجد منه إلى بداية مباحث الكتاب.

٣ـ تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول:

تأليف: علي بن سليمان المرداوي (٨١٧ ـ ٨٨٥ هـ)[٢٥].

سابعاً: تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول

تأليف: علي بن سليمان المرداوي (المذكور آنفاً)

وقد أفردت كتاب التحرير هنا بالذكر؛ لشهرة المؤلف والكتاب، وكثرة الكتب التي ألفت حوله بالاختصار والشرح، فكان حرياً أن يكون أصلاً بنفسه، وإن سار على منهج أصول ابن مفلح.

قال مؤلفه في مقدمته مبيناً منهجه :

«فهذا مختصر في أصول الفقه، جامع لمعظم أحكامه، حاو لقواعده وضوابطه وأقسامه، مشتمل على مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام، وأتباعهم، وغيرهم، ولكن على سبيل الإعلام، اجتهدت في تحرير نقوله وتهذيب أصوله، مجردا عن الدليل والتعليل، ليقل حجمه، ويكثر علمه، والله المسؤول لبلوغ المأمول، وأقدم الصحيح من مذهب الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - وأقوال أصحابه .

ومرادي بالقاضي : أبو يعلى، وبالفخر إسماعيل : أبو محمد البغدادي، وبأبي الفرج : المقدسي .

ورتبته على مقدمة وأبواب مشتملة على فصول، وفوائد، وتنابيه» .

أما ترتيب الكتاب : فقد جعله مؤلفه في مقدمة وثمانية عشر باباً، مشتملة على فصول وفوائد وتنبيهات .

واشتملت المقدمة على فصول، والأبواب اشتملت على فصول وفوائد وفروع وتنبيهات .

لكنه لم يلتزم بالتسلسل المشهور في الترتيب، فهو يبدأ بالباب ثم الفصل، لكنه أحياناً يبدأ بالتنبيه ثم الباب، ثم الفصل، وأحياناً يبدأ بالفصل ثم بالباب .

والمرداوي تابع ابن مفلح في ترتيب المسائل الأصولية، وإليك بيان ذلك بطريق الإجمال :

بدأ المرداوي كتابه بالكلام على موضوع علم أصول الفقه، ثم ذكر تعريفه، وتعريف الفقه، والغاية من علم أصول الفقه، وحكمه، واستمداده، ثم تكلم عن الدليل، والعلم، والذكر الحكمي، والعقل والحد، ثم اللغة وأقسامها ومسائلها، ثم الحكم، وتكلم عن الحسن

والقبح، وشكر المنعم، والأعيان المنتفع بها.

ثم تكلم عن الحكم الشرعي التكليفيّ والوضعيّ، ثم التكليف.

ثم تكلم عن الأدلة: الكتاب، والسنة، والإجماع، وأتبع ذلك بالمباحث المشتركة، ثم القياس، ثم الاستدلال، وتكلم عن الاستصحاب، وشرع من قبلنا، والاستقراء، ومذهب الصحابي، ومذهب التابعي، والاستحسان، وسد الذرائع والمصالح المرسلة.

ثم الاجتهاد والتقليد، ثم ترتيب الأدلة والترجيح.

أما مصادر كتاب التحرير:

فقد ذكر المؤلف في ورقتين ختم بهما الكتاب أسماء الرجال من أصحاب الإمام أحمد، ثم ذكر مصادر الكتاب، وهي مثبتة في نسخة دار الكتاب المصرية تحت رقم (٣٠٢) أصول فقه، وهي نسخة مقابلة على أصل المؤلف، ومنسوخة عام ٨٨٦هـ.

وأهم مصادره: كتاب أصول الفقه لابن مفلح، حيث ذكره المؤلف من الكتب التي نقل منها، فقال: «ومجلد كبير في الأصول للشيخ شمس الدين ابن مفلح، وهو أصل كتابنا هذا، فإن غالب استمدادنا منه».

ويوجد للكتاب نسخة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٦٥) أصول فقه، مصورة عن مكتبة (شيستربتي)، كتبت بخط المؤلف سنة ٨٧٦هـ.

وقد حقق هذا الكتاب أبوبكر عبدالله دكوري، سنة ١٤٠٣هـ، ونال به درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الكتب المؤلفة حول التحرير :

اهتم العلماء بكتاب التحرير شرحاً واختصاراً، وشرحاً للمختصر، وتدريساً، فمن الكتب التي ألفت حوله ·

١ ـ التحبير شرح التحرير :

وهو كتاب شرح فيه المرداوي كتابه التحرير في ثلاث مجلدات وحققه ثلاثة من طلاب الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم أصول الفقه .

ذكر المؤلف في مقدمته سبب تأليفه فقال :

«ولما رأيت الطلبة قد أقبلوا عليه، واعتنوا به، وتوجهوا إليه، أحببت أن أعلق عليه شرحاً واضحاً، يرجع إليه عند حل المشكلات، ويعتمد عليه عند وجود المعضلات، فوضعنا هذا الشرح، محيطا بجل أطرافه، ومستوعباً لمسائله من أكنافه» .

وقد أشار أيضاً في المقدمة إلى منهجه فقال :

«فنذكر فيه ما ذهب إليه أحمد وأصحابه أو بعضهم أولا غالباً ، ثم مذاهب الأئمة الثلاثة وأتباعهم إن كانوا مختلفين، ونزيد هنا غالب مذاهب الأئمة المشهورين، والعلماء المعتبرين، وطريقة المتكلمين من المعتزلة وغيرهم من المناظرين، وطريقتي الرازي والآمدي، فإن العمل في هذه الأزمنة وقبلها على طريقتهما، ونذكر أمهات جميلة، ودقائق جليلة، خلت عنها أكثر المطولات، ولم تشتمل عليها جل المصنفات ، وذلك لأني اطلعت على كتب كثيرة للقوم، من المختصرات والمطولات، من المتون والشروح، من كتب أصحابنا وغيرهم، من أرباب المذاهب الثلاثة وغيرهم» .

أما مصادر الكتاب فقد سرد عدداً كثيرا من الكتب، وبدأ بذكر كتب الحنابلة، ثم كتب غيرهم، ذكر تلك المصادر في مقدمة كتابه «التحبير»، وهي تشبه قائمة المصادر التي ذكرها في كتابه «التحرير» وبينهما اختلاف يسير.

وحين ذكر كتاب ابن مفلح من مصادر «التحبير» قال: «ومجلد في الأصول للشيخ شمس الدين بن مفلح المقدسي، وهو أصل كتابنا المتن فإن غالب استمدادنا فيه منه».

٢ ـ مختصر التحبير :

المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن زهرة الحنبلي، وهو أحد تلاميذ المرداوي.

تاريخ التأليف: سنة (٨٩٢هـ).

توجد نسخة خطية منه في مكتبة الحرم المكي تحت رقم (١٤٧) أصول فقه، تقع في ١٤٦ صفحة، في الصفحة ١٣ سطراً، كتب بخط نسخ حسن، بالمداد الأسود وبعض العناوين بالمداد الأحمر.

تابع المؤلف أصله في الترتيب، واختزل ألفاظه، ولم يكن ذا منهج واضح في الاختصار، وتحرير العبارة، وفي حواشي الكتاب تعليقات بخط مختلف تنقل غالبا عن الطوفي في شرحه، أو عن ابن مفلح، وقد تنقل عن غيرهما، ختمت بعض التعليقات بعبارة: «وكتبه حمد بن حسن الحسني المالكي....».

أَوَّلُ الكتَاب: بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ياكريم، قوله: الحمد لله رب العالمين، أقول إنما افتتح المصنف كتابه بعد البسملة بالحمد اقتداء بالكتاب والسنَّة....».

آخره : «لخصت هذا الكتاب من كتاب التحبير في شرح التحرير، من تأليف شيخنا الإمام العالم العلامة، المحقق المدقق، الحجة الفهامة، الشيخ علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، تغمده الله برحمته ورضوانه، وصلى الله على محمد وآله وسلم، بتاريخ خامس شهر جمادى الأولى من شهور سنة اثنتين وتسعين وثمانمائة، أحسن الله عاقبتها في خير وعافية، على يد الفقير الراجي عفو ربه القدير، أبي الفضل أحمد بن علي بن زهرة الحنبلي، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولمن نظر فيه ولكل المسلمين آمين، والحمد لله رب العالمين».

٣ ـ مختصر التحرير «المُسمّى» «الكوكب المنير».

تأليف : تقي الدين محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي ، المعروف بابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٦٧هـ وأعادت طبعه مكتبة الإمام الشافعي بالرياض سنة ١٤١٠هـ.

وهذا الكتاب مختصر لكتاب «التحرير للمرداوي».

قال مؤلفه مبيناً منهجه :

«فهذا مختصر، محتو على مسائل » تحرير المنقول ، وتهذيب علم الأصول في أصول الفقه، جمع الشيخ العلامة علاء الدين المرداوي الحنبلي، تغمده الله برحمته، وأسكنه فسيح جنته، مما قدمه أو كان عليه الأكثر من أصحابنا دون الأقوال، خال من قول ثان إلا لفائدة تزيد على معرفة الخلاف، ومن عزو مقال إلى من إيّاه قال.

ومتى قلت : «في وجه» فالمقدم غيره، «وفي أو على قول»، فإذا قوي الخلاف، أو اختلف الترجيح، أو مع إطلاق القولين أو الأقوال، إذا لم اطلع على مصرح بالتصحيح.

وأرجو أن يكون مغنياً لحفاظه، على وجازة ألفاظه».

وقال في مقدمة شرحه: «وإنما وقع اختياري على اختصار هذا الكتاب، دون بقية كتب هذا الفن، لأنه جامع لأكثر أحكامه، حاو لقواعده وضوابطه وأقسامه، وقد اجتهد مؤلفه في تحرير نقوله وتهذيب أصوله. . . ورتبته كأصله على مقدمة وثمانية عشر باباً، لا فيما سوى ذلك من عدد الفصول، ونحو ذلك، كالتنابيه والتذانيب».

٤ ـ شرح مختصر التحرير، المسمى «شرح الكوكب المنير»:

تأليف: تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي «صاحب مختصر التحرير» وهذا الكتاب طبع لأول مرة بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٢هـ بإشراف الشيخ محمد حامد الفقي.

ثم نشره مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٠هـ في أربع مجلدات، طبعت تباعاً اعتباراً من السنة المشار إليها، بتحقيق الدكتور/ محمد الزحيلي، والدكتور. نزيه حماد.

قال المؤلف في مقدمته:

«فهذه تعليقة على ما اختصرته من كتاب «التحرير» في أصول الفقه، على مذهب الإمام الربانيّ، والصِّدّيق الثاني، أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ، ـ رضي الله تعالى عنه ـ تصنيف الإمام العلامة علاء الدين علي بن سليمان المرداويّ الحنبليّ، عفا الله تعالى عني وعنه آمين، أرجو أن يكون حجمها بين القصير والطويل، واستعين الله على إتمامها، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وسميتها بالمختبر المبتكر شرح المختصر، وعلى الله أعتمد، ومنه المعونة أستمد».

٥ ـ الذخر الحرير شرح مختصر التحرير :

تأليف : الشيخ العالم العلاّمة أحمد بن عبدالله بن أحمد البعليّ الحنبليّ المتوفى سنة (١١٨٩هـ).

وهو شرح لكتاب مختصر التحرير للفتوحي، واعتمد مؤلفه على كتاب «شرح الكوكب المنير» لكنه مختصر بالنسبة إلى شرح الفتوحي.

يوجد له نسخة خطِّيَّة في المكتبة السعودية بالرياض تحت رقم (٣٤١)، تقع في ١٩٠ صفحة، كل صفحة (٣٧) سطراً، تاريخ النسخ ٩/ ٢/ ١٣٤٥هـ.

قال في مقدمته :

«لما رأيت الكتاب الموسوم بمختصر التحرير للشيخ الإمام العالم تقي الدين محمد بن أحمد النجار الفتوحي، اختصره من (تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول) للشيخ الإمام المنقح علاء الدين المرداوي. رحمهما الله تعالى ـ مشتملا على قواعد كثيرة، وفوائد عظيمة، ومع ذلك شرحه مصنفه شرحاً عظيماً، لكنه أطال في بعض المواضع، وترك أخرى بلا حل لمعانيها، رغبت أن أشرحه شرحاً مختصرا... وسميته «الذخر الحرير بشرح مختصر التحرير».

الخاتمة

أهم نتائج البحث :

أولاً : إن أوائل ما وصلنا من مؤلفات الحنابلة في أصول الفقه هو مما ألف في أواخر القرن الرابع الهجري وأوائل القرن الخامس .

ثانياً : أن مدار مؤلفات الحنابلة في أصول الفقه على سبعة كتب هي : العدة للقاضي أبي يعلى ، والتمهيد لأبي الخطاب ، والواضح لابن عقيل ، والروضة لابن قدامة ، والمُسَوَّدة لآل تيمية ، وأصول الفقه لابن مفلح ، والتحرير للمرداوي .

ثالثاً : إن أغلب مؤلفات الحنابلة في أصول الفقه كتب مقارنة ، تعنى بذكر آراء العلماء في المذاهب الأخرى .

رابعاً : عناية الحنابلة بالاستدلال في أصول الفقه بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة .

خامساً : العناية بذكر الفروع الفقهية مع ما يرد عليها من استثناء ، وما يتعلق بها من تحقيق .

سادساً : إن كتاب الواضح لابن عقيل سار على طريقة الفقهاء ، حيث صرح في مقدمته أنه عدل عن طريقة المتكلمين إلى طريقة الفقهاء .

سابعاً : إن كتاب العدة للقاضي اتسم بخصائص الجمع بين الطريقتين في التأليف وكان من أهم مصادره كتاب أصول الجصاص ، وهو من الفقهاء ، وكتاب المعتمد لأبي الحسين وهو من المتكلمين ، واقتفى أثره في هذه الطريقة أبو الخطاب في التمهيد .

ثامناً : إن الحنابلة ساهموا في إثراء علم أصول الفقه حيث ألّفوا فيه ما يزيد على (١٥٠) كتاباً ، تم التعريف في هذا البحث بما يقرب من ثلاثين كتاباً .

تاسعاً : إن طريقة الحنابلة في التأليف في أصول الفقه طريقة مستقلة تختلف عن طريقة المتكلمين ، ولا تندرج في طريقة الأحناف .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

الهوامش

(١) له ترجمة في طبقات الحنابلة ٢/ ١٧١، المناقب / ٥١٩، طبقات الفقهاء / ١٧٣، المقصد ١/ ٣١٩، المنهج ٢/ ٩٨، الشذرات ٣/ ١٦٦، مختصر طبقات الحنابلة/ ٣٢، المدخل/ ٢٠٦ الفتح المبين ١/ ٢١٩.

(٢) له ترجمة في طبقات الحنابلة ٢/ ١٨٦، المناقب/ ٥٢٠، طبقات الفقهاء/ ١٧٤، المقصد١/ ٣٣٠، المنهج ٢/ ١١٨، شذرات الذهب ٣/ ٢٤١.

(٣) له ترجمة في طبقات الحنابلة ٢/ ١٩٣، المناقب / ٥٢٠، المقصد ٢/ ٢٩٥، المنهج ٢/ ١٢٨، الشذرات ٣/ ٣٠٦، مختصر طبقات الحنابلة / ٣٢، المدخل ٢١٠، الفتح المبين ١/ ٢٤٣.

(٤) له ترجمة في طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٠، الذيل ١/ ٧٧ المقصد ١/ ٣٩٣ المنهج ٢/ ١٩٥، الشذرات ٢/ ٣٤٨.

(٥) ٢/ ٢٦٣-٢٩٠.

(٦) له ترجمة في طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٨، الذيل ١/ ١١٦، المناقب / ٥٢٧، المقصد ٣/ ٢٠، المنهج ٢/ ٢٣٣، الشذرات ٤/ ٢٧، المدخل / ١١٣، الفتح ٢/ ١١.

(٧) له ترجمة في طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٩ الذيل ١/ ١٤٢، المقصد ٢/ ٢٤٥، المنهج ٢/ ٢٥٢، المناقب / ٥٢٦ الشذرات ٤/ ٣٥، المدخل / ٢٠٩، الفتح المبين ٢/ ١٢.

(٨) المسودة / ٦٥, ٦٦.

(٩) المدخل / ٢٣٩.

(١٠) له ترجمة في الذيل ٢/ ١٣٣، الذيل على الروضتين / ١٣٩، المقصد ٢/ ١٥، الشذرات ٥/ ٨٨، مختصر طبقات الحنابلة / ٥٢، المدخل / ٢٠٧، الفتح المبين ٢/ ٥٣.

(١١) مما يؤخذ على ابن قدامة متابعته للغزالي في كثير من العبارات، مما يؤدي أحيانا إلى ثقل في الأسلوب، وغموض في المعنى، وذلك لا يتفق مع ما للموفق من شهرة علمية واسعة، ولعل السبب في ذلك أنه ألف الروضة في شبابه، ولم يعد النظر فيها بعد رسوخه في العلم وتمكنه وقد ثبت أن أحد تلاميذه قرأها عليه كما ذكر ابن رجب في الذيل ٢/ ٢٠٣.

(١٢) الجوهر المنضد / ٢٥.

(١٣) سواد الناظر / ٧.

(١٤) الدرر الكامنة ٢/ ١٥٥.

(١٥) المدخل / ٢٣٨.

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) ذكر ذلك ابن عبدالهادي في الجوهر / ١٠١ ، وانظر مقدمة الإنصاف .

(١٨) له ترجمة في الذيل ٢/ ٢٤٩ ، فوات الوفيات ١/ ٥٧٠ ، والمقصد الأرشد ٢/ ١٦٢ ، الشذرات ٥/ ٢٥٧ ، المدخل / ٢٠٨ ، الفتح المبين ٢/ ٦٨ .

(١٩) له ترجمة في الذيل ٢/ ٣١٠ ، المقصد ٢/ ١٦٦ ، الشذرات ٥/ ٣٧٦ ، جلاء العينين / ١٩ ، مختصر طبقات الحنابلة / ٥٩ ، الفتح المبين ٢/ ٨٣ .

(٢٠) له ترجمة في الذيل ٢/ ٣٨٧ ، المقصد ١/ ١٣٢ ، البدر الطالع ١/ ٦٣ ، الشذرات ٦/ ٨٠ ، مختصر طبقات الحنابلة ٦١ ، الفتح المبين ٢/ ١٣٠ .

(٢١) له ترجمة في المقصد ٢/ ٥١٧ ، الجوهر / ١١٢ ، الشذرات ٦/ ١٩٩ ، مختصر طبقات الحنابلة / ٧٠ ، المدخل / ٢١٠ ، ٢٤١ ، والفتح المبين ٢/ ١٧٦ .

(٢٢) انظر القسم الدراسي من رسالة الدكتوراه للدكتور حمزة الفعر ص ١٩٠ .

(٢٣) المقصد ٢/ ٥٢٠ .

(٢٤) اطلعت على نسخة من كتاب شرح العسقلاني على مختصر الروضة المسمى (سواد الناظر وشقائق الروض الناظر) مصورة بمكتبة جامعة الملك سعود تحت رقم ف / ٥١٦/ ٢ عن مكتبة (توبنجن) وعلى هذه النسخة تعليقات تختم أحياناً بعبارة (شرح أصول ابن مفلح) انظر مثلاً لوحة ٥٢/ أ، لكنه لم يذكر صاحب الشرح، ولم أجد من ذكر هذا الشرح .

(٢٥) له ترجمة في الجوهر / ٩٩ ، والشذرات ٧/ ٣٤٠ ، والبدر الطالع ١/ ٤٤٦ ، ومختصر طبقات الحنابلة / ٧٦ ، والمدخل / ٢٣٩ ، والأعلام ٥/ ١٠٤ ، والفتح المبين ٣/ ٥٣ ، ومقدمة كتاب الإنصاف ، ومقدمة محقق كتاب التحرير .

قائمة المراجع

- **إمتاع العقول بروضة الأصول**

للشيخ عبدالقادر شيبة الحمد.

- **أصول الفقه**

للشيخ شمس الدين محمد بن مفلح المتوفى سنة ٧٦٣هـ، مخطوط بالمكتبة السعودية بالرياض رقم (٥٩٦/ ٨).

- **أصول الفقه**

لابن مفلح ـ القسم الأول، رسالة ماجستير ـ تحقيق فهد بن محمد السدحان ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- **أصول الفقه**

لابن مفلح ـ القسم الثاني، رسالة دكتوراه ـ تحقيق فهد بن محمد السدحان ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- **التحبير شرح التحرير**

للعلامة علاء الدين المرداوي المتوفى سنة ٨٨٥هـ، مخطوط يحقق في قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض.

- **تحربر المنقول وتهذيب علم الأصول**

للعلامة علاء الدين علي بن سليمان المرداوي ـ المتوفى سنة ٨٨٥ هـ، مخطوط المكتبة السعودية بالرياض تحت رقم ٤٢١/ ٨٦.

- **تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول**

للمرداوي تحقيق: أبو بكر عبدالله دكوري، رسالة دكتوراه في أصول الفقه ـ ١٤٠٣هـ، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة.

- **تلخيص الروضة**

لأبي عبدالله شمس الدين، محمد بن أبي الفتح البعلي المتوفى سنة (٧٠٩ هـ) مصور في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، عن المتحف البريطاني «رقم» الفيلم ٦٦ أصول الفقه.

- **التمهيد في أصول الفقه**

تأليف أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني، المتوفى سنة (٥١٠ هـ)، تحقيق د. مفيد أبو عمشه، ود. محمد علي إبراهيم، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٦هـ.

- تهذيب الأجوبة
تأليف أبي عبدالله الحسن بن حامد الوراق المتوفى سنة (٤٠٣ هـ) حققه وعلق عليه - السيد صبحي السامرائي، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ، عالم الكتب، بيروت.
- الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد
للعلامة يوسف بن الحسن بن عبدالهادي المتوف سنة ٩٠٩هـ، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، مطبعة المدني بالقاهرة.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
للحافظ أحمد بن علي، الشهير بابن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢هـ، دار الجيل بيروت.
- الذخر الحرير بشرح مختصر التحرير
للعلامة أحمد بن عبدالله البعلي المتوفى سنة (١١٨٩هـ) مخطوط بالمكتبة السعودية بالرياض برقم (١/ ٣٤).
- الذيل على طبقات الحنابلة
للإمام الحافظ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب المتوفى سنة ٧٩٥هـ طبعة محمد حامد الفقي بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٢هـ.
- رسالة في أصول الفقه
للعلامة أبي علي الحسن بن شهاب العكبري، المتوفى سنة (٤٢٨هـ)، تحقيق د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، الناشر المكتبة المكية المكرمة.
- روضة الناظر وجنة المناظر
تأليف موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة (٦٢٠هـ) ط/ المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٥هـ.
- سواد الناظر وشقائق الروض الناضر
للعلامة علي بن محمد العسقلاني الكناني، المتوفى سنة (٧٧٦هـ)، مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم ٢٨٣.
- سواد الناظر وشقائق الروض الناضر
للعسقلاني «نسخة أخرى» مصورة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض تحت رقم (ف/ ٥١٦/ ٢) عن مكتبة (توبنجن).
- سواد الناظر وشقائق الروض الناضر
للعسقلاني «رسالة دكتوراه» القسم الدراسي للدكتور/ حمزة الفعر، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٣٩٩هـ

ـ شرح مختصر الروضة
للطوفي، تحقيق إبراهيم بن عبدالله آل إبراهيم، مطابع الشرق الأوسط بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
ـ شرح الكوكب المنير
تأليف تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي، ابن النجار المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، تحقيق د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، ط/ دار الفكر بدمشق من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
ـ طبقات الحنابلة
القاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى المتوفى سنة (٥٢٦هـ) ط/ محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧١هـ.
ـ العدة في أصول الفقه
للقاضي أبي يعلى محمد بن حسين الفراء المتوفى سنة (٤٥٨ هـ) تحقيق د. أحمد بن علي المباركي، ط/ ١٤١٠هـ.
ـ العدة في أصول الفقه
للقاضي أبي يعلى، تحقيق د. أحمد بن علي المباركي «رسالة دكتوراه» القسم الدراسي.
ـ قواعد الأصول ومعاقد الفصول
تأليف صفي الدين عبد المؤمن البغدادي، المتوفى سنة (٧٣٩هـ) تحقيق د. علي عباس الحكمي الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، من منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
ـ المختصر في أصول الفقه
تأليف علي بن محمد البعلي «ابن اللحام» حققه د. محمد مظهر بقا، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
ـ مختصر التحرير
تأليف تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي المتوفى سنة (٩٧٢ هـ)، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ، مكتبة الإمام الشافعي بالرياض.
ـ مختصر التحبير
تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن زهرة، كان حياً سنة ٨٩٢ هـ مخطوط بمكتبة الحرم المكي تحت رقم «١٤٧» أصول الفقه.
ـ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل
للعلامة عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الدمشقي، المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

- **مذكرة في أصول الفقه على روضة الناظر**

للشيخ محمد الأمين الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٩٣هـ، ط/ الجامعة الاسلامية بالمدينة عام ١٣٩١هـ.

- **المُسوَّدة**

لآل تيمية، تحقيق: محمد مُحيي الدين عبالحميد، مطبعة المدني القاهرة ١٣٨٤هـ.

- **المُسوَّدة لآل تيمية**

تحقيق أحمد إبراهيم عباس الذروي، رسالة دكتوراه في قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- **مقدمة الإنصاف**

للعلامة علاء الدين المرداوي، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٤هـ.

- **مقدمة أبي محمد التميمي في عقيدة الإمام أحمد بن حنبل وأصول مذهبه.**

تأليف أبي محمد رزق الله التميمي، المتوفى سنة (٤٨٨هـ) طبعت ملحقة بآخر كتاب طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ط/ مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧١هـ.

- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**

للإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن مفلح، المتوفى سنة (٨٨٤ هـ) تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠ هـ، مكتبة الرشد بالرياض.

- **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**

للعلامة عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧ هـ) منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩٣هـ.

- **منتهى السول في علم الأصول**

للشيخ سيف الدين علي الآمدي المتوفى سنة (٦٣١ هـ) ط/ مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة.

- **نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر**

للشيخ عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران ا الدمشقي، المتوفى سنة (١٣٤٦ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت.

- **الواضح في أصول الفقه**

لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي المتوفى سنة (٥١٣ هـ) حقق القسم الأول منه د. موسى ابن محمد القرني، مع دراسة عن المؤلف والكتاب، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة. وأصله مخطوط با لمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٢٨٧٢).